مؤتمر صوت المرأة يطالب بإصدار تشريع قانون للمعاقين

■ مشاركون: نستغرب عدم توقيع العراق على الاتفاقية الدولية

انتقد المشاركون في مؤتمر يوم المعاق الذي أقامته منظمة صوت المرأة عدم إصدار تشريع خاص بالمعاقين في العراق حتى الآن وعدم إقرار الاتفاقية الدولية بهذا الخصوص رغم تزايد أعدادهم في العراق والتي تقدر بأكثر من ثلاثة ملايين معاق تقريباً.
وأكدت النائبة وعضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان والوزيرة السابقة أزهار الشيخلي أن قضية المعاقين رغم أهميتها وتعدد جوانبها إلا أنها كالكثير من القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية،لا تحظى بالاهتمام المطلوب على المستوى السياسي.

□ بغداد / سها الشيخلي - عدسة / ادهم يوسف

جانب من مؤتمر

وقالت الشيخلي خلال المؤتمر الذي حضره نواب ووزراء سابقون ووكيل وزارة حقوق الإنسان وعدد من أعضاء منظمات المجتمع المدني: لابد من التركيز على جوانب معينة تتعلق بقضية المعاقين تبدأ بمعرفة دقيقة للعدد المتزايد منهم لأسباب لا تخفى على الجميع، مؤكدة ان التصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالمعاقين يقع على عاتق أعضاء مجلس النواب خاصة لجنة حقوق الإنسان، واصدار تشريع خاص بالمعاقين يعالج اوضاعهم. من جانبها عبرت عضو هيئة رئاسة المؤتمر مدير عام مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون غادة العاملي عن أسفها لتقاعس برلمانيين وسياسيين وممثلي جهات حكومية عن إقرار الاتفاقية الدولية الخاصة بالمعاقين وقالت: ما يؤسف له أن كل الذين حضروا معنا المؤتمر السابق من برلمانيين وسياسيين وممثلين لجهات حكومية وعدونا بإقرار هذه الاتفاقية وقراءة مسودة القانون حسب ما سمعنا من وسائل الإعلام لكن لم يترجم ذلك الى واقع حتى اليوم و لم نجد أية استجابة او فعل حقيقيين.
وأكدت العاملي وجود أكثر من ٣ ملايين ونصف معاق في العراق ما يعني ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لهم من جميع الجوانب، مشيرة إلى أن هذه المؤتمرات تنظم بجهود فردية من قبل منظمات المجتمع المدني وان المسؤولين والبرلمانيين يحضرون كمشاركين ومستمعين لا أكثر.
وأوضحت ان الأمر الايجابي المتحقق في المؤتمرات السابقة هو انضمام المعاقين أنفسهم الى هذه اللقاءات والتعبير عن قضاياهم بشكل مباشر بعكس المؤتمرات السابقة التي كانت صورة المعني مغيبة، غير اننا نرى اليوم اكثر من معاق يحضر معنا.
وركزت مستشارة رئيس الجمهورية الدكتورة بشرى زويني على دور المرأة قائلة: على الرغم من تقدم مسيرة المرأة العراقية، الا اننا ما زلنا نرى ان ما تحقق ليس بمستوى الطموح او حتى القبول والسبب كوننا، وبالرغم من مرور ثماني سنوات منذ التغيير، ما زلنا نعيش عقودا من التهميش والاقصاء فكان امام المرأة ثلاثة خيارات، اما ان تخدم الصوت الواحد بقناعة او بدونها، او ان تبقى في مكانها وتكبح جماح طموحها او تنطوي داخل جدران البيت. واشارت الى انه وبعد عام ٢٠٠٣ جاءت سيول الديمقراطية التي ضمت اموراً ايجابية واخرى سلبية في قضية المرأة، فمن الجانب الايجابي نجد قيادات نسوية كفوءة تقود المجتمع المدني وتهتم بقضايا اجتماعية متعددة منها فكرية، و ثقافية، و اقتصادية، و انسانية، ولعل الأخير أروع الاهتمامات.
وقالت عضو هيئة رئاسة المؤتمر الاعلامية سعاد الجزائري ان اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد اكدت في المادة ٦ منها ان جميع النساء المعاقات قادرات على التمتع بالحقوق والحريات التي يتمتع بها غيرهن من الاشخاص في مجتمعاتهن، وتشجع الحكومات الوطنية على تنفيذ وتطبيق القوانين التي تضمن حقوق النساء المعاقات، مثل الحق في تغيرات في وضع المعاقين بصورة عامة والمرأة المعاقة بصورة خاصة، حيث بقيت في جميع أنحاء العراق منسية من قبل أصحاب القرار ومن القانون، وقد لمسنا التدني في مستوى الوعي من قبل جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وحتى من وسائل الإعلام لمعاناة المرأة المعاقة. وأضافت في عام ٢٠٠٨ دخلت الاتفاقية الدولية لحقوق المعاقين حيز التنفيذ ووقع عليها ١٥٠ دولة، لكن العراق لم يوقع عليها حتى الآن، وكان من الاولى ان يكون في مقدمة الموقعين لوجود اعداد هائلة من المعاقين. وخلصت الطلباني الى القول: نحن نتساءل ونستغرب ونمتعض من عدم التوقيع. وأشار وكيل وزارة حقوق الإنسان الدكتور عبد الكريم عبد الله في كلمته، الى انه سيتابع كل ما دار في المؤتمر، وقال: يجب ألا نجعل من المؤتمرات فرصة للتقليل من جهد الحكومة الكبير والجبار، فكل ما نحتاجه هو الوقت لتنفيذ خططنا، و ان منظمات المجتمع المدني هي داعمة لحقوق الإنسان، وما وجود مستشارين ووزراء سابقين الا لدعم جهود هذه المنظمات. وأكد عبد الله نحن مع هذه الشريحة المهمة وبدأنا بـ٩٠ منظمة متخصصة بالمعاقين وأضاف ان الاحصاءات التي تشير الى وجود ٣ ملايين معاق غير دقيقة و أقول ان العدد أكثر من ذلك، وقد نسقنا مع وزارة التخطيط لإعداد مسح ميداني للعدد الفعلي للمعاقين، لأننا بدون وجود إحصائيات لا يمكن ان نعد برامج هادفة، و أتمنى على لجنة المؤتمر ان تتبنى التوعية والتثقيف، ولدينا أفكار كثيرة نتمنى أن ترى النور، الا اننا نعاني وجود عقبات مالية وإدارية، كما أتمنى التواصل اذا اردنا عراقا جديدا، واصفاً مسؤولية ذوي الإعاقة بالكبيرة تبدأ من الأسرة والمجتمع والجهات الحكومية، و نحن كوزارة مع كل التوجهات التي تطرحها المنظمة بما فيها الاتفاقية الدولية لذوي العاهات، وقد حضرنا ورشة لعمل الأطراف الصناعية والآن وصلت عملية صنع الأطراف الصناعية الى مرحلة متقدمة وأتمنى التواصل معنا في كل الأمور.
وطالبت عضو لجنة المرأة في البرلمان هدى سجاد بحث الجهات الحكومية للاهتمام بمعاناة المعاقين وتأكيد أهمية تشريع قانون يهتم بمعاناة المعاقين وينظم حياتهم،كون القانون ضمانة أكيدة للارتقاء بحياتهم نحو الأفضل وتوفير حياة كريمة لهم. وأشار الوزير السابق رائد فهمي الى أن الفرصة مواتية الآن أمام منظمات المجتمع المدني لكي تطرح وبإلحاح كيف يجري الأخذ بكل هذه التوجيهات في تخصيصات الموازنة الخاصة بالوزارات وهل هناك ترجمة عملية لهذا التوجه ام انه مجرد توجهات وهذا هو الدعم الآخر الذي ينبغي ان نتحدث عن آلياته، وان يتم الاتفاق مع شبكة الإعلام العراقية خاصة القناة العراقية لتخصيص برامج لمختلف شرائح المعاقين يتم خلالها طرح كل ما يخص المعاقين.
بدورها قالت المعاقة نادية علي مسؤولة لجنة المرأة والطفل في تجمع الرافدين للمدى، إنها لاعبة منتخب مبارزة وموظفة في معهد التأهيل المهني حيث تدرس الإشارات، مشددة على ان الدولة حاليا لا تهتم بهذه الشريحة حيث الإهمال وعدم العناية بعكس ما كان يجري في السنوات السابقة حيث كانت تعطى لهم سيارة محورة وطالبت بان يكون للمعوقين دستور خاص ومقعد في البرلمان يمثل النساء والرجال، والخروج من نطاق الرعاية الاجتماعية، و أضافت: أقول لرئيس الوزراء هل حقا انك لم تشاهد المعاق وهو يتسول في الشارع اننا لن نتسول اننا نريد حقنا منك، فلدينا خريجون وخريجات معاقون يعانون البطالة، فعند الذهاب الى الوزير يوافق على التعيين لكن الادارة ترفض. وتضمن المؤتمر أيضا صرخة لأم يعاني ابنها من العوق طالبت من خلالها ايجاد مدارس خاصة للمعاقين.
المؤتمر اختتم جدول اعماله بمجموعة من التوصيات جاء فيها: يجب التوقيع على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات لسنة ٢٠٠٦ والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٨. وتشريع قانون خاص للمعاقين، وتأسيس هيئة وطنية للمعاقين على ان يكون جميع أعضائها من المعاقين. وإيجاد كوت للمعاقين في البرلمان والقيام بكافة الوسائل السلمية للإسراع بتنفيذ هذه المطالب العادلة من المقابلات والتظاهرات السلمية والاعتصامات للفت انتباه المسؤولين وصناع القرار و القيام بمظاهرة سلمية في حدائق البرلمان.
ووردت الى المؤتمر مجموعة من البرقيات منها برقية رئيسة لجنة المرأة في البرلمان النائبة لقاء ال ياسين، وبرقية الناشطة نقية اسكندر عن رابطة المرأة العراقية.

■ العاملي: أكثر من ٣ ملايين ونصف معاق في العراق

وزارة الموارد المائية – الهيئة العامة للسدود والخزانات
إعـادة إعـلان
مناقصة رقم (١٥) لسنة ٢٠١١
((تجهيز متطلبات حفر وتحشية وأجهزة فحص وقياس لسد الموصل))

تعلن الهيئة العامة للسدود والخزانات إحدى تشكيلات وزارة الموارد المائية الكائنة في/ بغداد/ باب المعظم قرب كلية التمريض عن وجود ((مناقصة تجهيز متطلبات حفر وتحشية وأجهزة فحص وقياس لسد الموصل)) ويتضمن العمل تجهيز متطلبات حفر وتحشية وأجهزة فحص وقياس لسد الموصل وحسب وثائق المناقصة المتضمنة الشروط العامة لأعمال الهندسة الميكانيكية والكهربائية والكيماوية بقسميها الاول والثاني وجدول الكميات والمواصفات الخاصة وشروط المناقصة (ملاحق عدد/٣ باللغة العربية والانكليزية) ووفقا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة. ويدخل العمل ضمن تخصيصات (أعمال تحشية سد الموصل بضمنها الدراسات لعام ٢٠١٢) نوع (١) تفصيل نوع (١) تسلسل (١) فعلى الراغبين بالمشاركة من كافة الشركات ذات الاختصاص وحاملي هوية غرفة تجارة (الدرجة/ الممتازة) نافذة المفعول مراجعة القسم القانوني في هذه الهيئة / الطابق الرابع من قبل المدير المفوض للشركة او وكيله الرسمي (وكالة مصدقة من السفارة العراقية في بلد المنشأ بالنسبة للشركات الأجنبية او العربية) للحصول على وثائق المناقصة لقاء مبلغ قدره (٢٠٠,٠٠٠) مئتان الف دينار غير قابل للرد إلا في حالة إلغاء المناقصة ووفق الشروط المبينة ادناه:

١- تقدم العطاءات بظرفين مغلقين يدون عليهما اسم ورقم المناقصة مع وجوب توقيع صاحب العطاء عليهما الظرف الأول يحتوي على وثائق المناقصة وجداول الكميات المسعر والظرف الثاني ويحتوي على التأمينات الأولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء المقدم على شكل صك مصدق او خطاب ضمان على ان يكون نافذ المفعول لمدة (أربعة أشهر) من تاريخ غلق المناقصة قابل للتمديد وباسم صاحب العطاء حصرا ومعنون الى الهيئة العامة للسدود والخزانات وسيهمل أي عطاء لا تقدم فيه التأمينات المطلوبة لجميع المناقصين بما فيهم الشركات الحكومية.
٢- إرفاق الأعمال المماثلة مع العطاء مؤيدة ومصدقة من جهات التعاقد المعنية.
٣- إرفاق وصل شراء مستندات المناقصة (النسخة الأصلية).
٤- تقديم كتاب براءة الذمة أصلي صادر من الهيئة العامة للضرائب نافذ المفعول معنون لهذه الهيئة.
٥- تقديم ما يثبت حجب البطاقة التموينية عن المقاول او مدير المفوض الشركة.
٦- الهيئة غير ملزمة بالإحالة على اوطأ الأسعار اذا كان العطاء غير مستوف للمواصفات الفنية المطلوبة.
٧- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان والرسوم القانونية الأخرى.
٨- تكون الأسعار المقدمة نهائية وغير قابلة للتفاوض.
٩- تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٣) أشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
١٠- للهيئة حق الغاء المناقصة دون تعويض مقدمي العطاءات ويعاد ثمن شراء وثائق المناقصة فقط.
١١- تودع العطاءات في القسم القانوني لدى مقرر لجنة فتح العطاءات في الطابق الرابع في هذه الهيئة وان تاريخ انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة يوم (الأربعاء) الموافق ٢١ / ١٢ / ٢٠١١ وان آخر موعد لتقديم العطاءات في او قبل الساعة الثانية عشر من يوم (الأربعاء) الموافق ٢٨ / ١٢ / ٢٠١١ وسيكون فتح العطاءات بصورة علنية وسيرفض أي عطاء غير مستوفي للشروط المطلوبة او الذي لا يقدم ضمن المدة المحددة في الإعلان. اذا صادف موعد فتح العطاءات عطلة رسمية فيكون الفتح في يوم العمل الذي يليه.

موقع الوزارة على الانترنت: www.mowr.gov.iq
البريد الالكتروني: waterresmin@yahoo.co.uk - waterresmin@mowr.gov.iq
البريد الالكتروني للهيئة: wreserved_2008@yahoo.com - Iraq.dams@yahoo.com
هاتف - مكتب المفتش العام ٧٧٢٣٤٤٧
هاتف - مركز الإعلام والعلاقات ٧٢٧٠١٤٩

المدير العام
فيصل محمد محمد امين

MINISTRY OF WATER RESOURCES
State Commission for Dams & Reservoirs (S.C.D.R)
Re-Announcement for tender No.(15) /2011
Supply drilling and grouting requirements and testing devices for Mosul dam project

Ministry of water resources, the state commission for Dams & Reservoirs located in Bab - almuadam - near the college of nursing - Baghdad - Iraq, announces the tender of: ((supply drilling and grouting requirements and testing devices for Mosul Dam project)) - the work includes supply drilling and grouting requirements and testing devices for mosul Dam project. According to the governmental contract execution instructions No. (1) / 2008, and amendments there to, in addition to the tender documents included the general conditions for the engineering mechanical, electrical and chemical by its two divisions, bills of quantities and special specifications and conditions, (annexes Nos. 3 by Arabic and English language) the work is within the allocations of grouting works of Mosul Dam including the studies of 2012, category (1), sequence (1), and sub sequence (1).

All interested manufacturing companies and contractors or supplying bureaus that have a valid (chamber of commerce identity card (grade / excellent) to contact the legal Dep't. in (S.C.D.R) to obtain the documents of the tender against a non - refundable amount of (200000) ID ((two hundred thousand Iraqi Dinars)) according to the conditions written down:

1- offers should be submitted in two closed envelops indicating tender's number & subject, and should be signed by the bidder himself, the first envelop includes documents of the tender and priced bills of quantities, the second envelop includes the preliminary deposits (1%) of the offer's total price in the form of a letter of guaranty or certified cheque, valid for extensible (4) months of the bid closing date, exclusively, in the name of the bidder, addressed for the (S.C.D.R.) and bid that doesn't contains the preliminary deposits for all the foreign, governmental and private companies will be neglected.
2- list of similar works should be submitted.
3- receipt list of buying.
4- submitting a valid letter of acquittal issued from state commission of taxation titled for S.C.D.R.
5- the Iraqi contractor should submit a give up of the ration.
6- (S.C.D.R) is not obliged to accept the lowest price offer, if the bid is not adequate with the required technical specifications.
7- announcement fee shall be paid by the successful bidder and other legal fee.
8- offers prices must be final and non negotiable.
9- the bids should be valid for 3 months from the closing date.
10- (S.C.D.R) has the right to cancel the bid without compensating the bidder. The price of buying the tender will be re-backed only.
11- the bids will be put in the box of bids in the fourth floor at the S.C.D.R. / legal department. Date of inquiry conference will be on Wednesday 21/ 12/ 2011. And the deadline of submitting the bids will be on Wednesday 28/ 12 /2011 at noon (12:00 O'clock) Baghdad local time. The opening ceremony of the bids will be declared. Any bid that doesn't meet the limited conditions and that doesn't be submitted within the period fixed in the announcement will be rejected if the closing date is a holiday, the next working day will be the closing date.

Notes:
Ministry of water resources website: www.iraq-mowr.org
Email address : info@iraq-mowr.org - waterresmin@yahoo.co.uk
S.C.D.R's E-mail address: wresrved_2008@yahoo.com / Iraq.dams@yahoo.com - Law.kanon2008@yahoo.com
General inspector office phone: + 7723447
Media and public relation center phone: + 7270149

Faisal M. M. Amin
General Director for the
State Commission for Dams & Reservoirs